VANTAGE COMMUNICATIONS
YOUR REPUTATION IS TOO PRECIOUS FOR SECOND BEST.

NOVARTIS PHARMACEUTICALS

# PRESS CLIPPING SHEET

| | |
|---|---|
| **PUBLICATION:** | **Al Shorouq** |
| **DATE:** | **3-January-2016** |
| **COUNTRY:** | **Egypt** |
| **CIRCULATION:** | **280,000** |
| **TITLE :** | **Medical Syndicate criticizes new health insurance draft law…and legislation committee responds: It fixes a corrupt system** |
| **PAGE:** | **02** |
| **ARTICLE TYPE:** | **Government News** |
| **REPORTER:** | **Hader Al Hadary – Assma Sorour** |

# «الأطباء» تنتقد «مشروع التأمين الصحى الجديد»

## .. ولجنة وضع القانون ترد: يُصلح منظومة فاسدة

**كتبت ـ هدير الحضرى وأسماء سرور:**

نشر أمين عام نقابة الأطباء، إيهاب الطاهر، أمس، تعليقا مبدئيا على مشرع قانون التأمين الصحى الجديد، مشيرا إلى أن أعضاء مجلس النقابة يعكفون حاليا على إجراء دراسة دقيقة لجميع بنود القانون، فيما رد عضو اللجنة المختصة بوضع مشروع القانون، علاء غنام، على تعليق الأطباء بأن القانون يصلح «منظومة فاسدة».

وقال أمين عام نقابة الأطباء فى تعليقة على مشروع القانون، بعد دعوة وزارة الصحة للنقابة إلى إجراء حوار مجتمعى حوله، إنه تضمن إيجابية إعفاء غير القادرين من قيمة المساهمات فى الدواء والأشعة والتحاليل، وبالرغم من اشتراط تسديد الاشتراك للانتفاع بخدمات التأمين، تم وضع عبارة «فيما عدا حالات الطوارئ»، بينما اعترض على المادة ٤ التى تنص على إنشاء هيئة اقتصادية للتأمين الصحى، ما اعتبر أنه يهدف للربح، وهو ما يتناقض مع حق المواطن

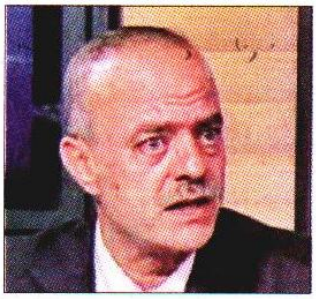

إيهاب طاهر

فى الحصول على خدمة الرعاية الصحية.

وأعرب أمين عام الأطباء، عن تخوفه من إغلاق المستشفيات الحكومية أو خصخصتها، بدعوى عدم تحقيقها لمعايير الجودة.

واعترض على تعريف غير القادرين بأنهم، الأسر التى يتم تحديدها بمعرفة وزارة التضامن، ماديا بتعريفهم على أنهم من يحصلون على أقل من الحد الأدنى للأجور الذى تحدده الدولة.

فيما رفض عضو اللجنة المختصة بوضع مشروع القانون، علاء غنام، التعليق تفصيلا على انتقادات نقابة الأطباء، مكتفيا بالتأكيد على أن المسودة الحالية ليست وليدة أيام لكن جهد سنوات ومراجعة لعشرات المسودات السابقة التى وضعت على مدى ٢٠ عاما فى حكومات مختلفة.

وتساءل غنام: «أين الخصخصة التى يتحدثون عنها؟»، معتبرا أن الوضع الحالى هو الخصخصة بعينها، حينما يكون ٧٢٪ من الإنفاق الصحى فى مصر من جيوب المواطنين، وقال فى تصريحات لـ«الشروق»، إن القانون يصلح «منظومة فاسدة».

من جانبه، قال مصدر مطلع بوزارة الصحة: «القانون أوضح أن غير القادرين هم الذين تحددهم التضامن الاجتماعى، والذى قال وزير الصحة نفسه عنهم أنهم أكثر من ربع المصريين»، مؤكدا أن الخزانة العامة ستتحمل ثلثى التكلفة المطلوبة للتطبيق.

من جانبها، تساءلت وكيل نقابة الأطباء، منى مينا، لماذا لم يحدد القانون دور وزارة الصحة فى تطوير المستشفيات المسئولة عن إدارتها؟.

وقالت فى تصريحات لـ«الشروق»: «هل وضعت خطة لرفع مستوى المستشفيات الحكومية أم لا؟ وهل سيترك الأمر لمنافسة بين المستشفيات الحكومية بوضعها الراهن والمستشفيات الخاصة، مما سيؤدى حتما لإخراج المستشفيات الحكومية من التعامل مع التأمين الصحي؟».

وتابعت أن مشروع القانون نص على مراجعة المشروع كل خمس سنوات على الأكثر، وإعادة تقدير قيمة الإشتراك والمساهمات فى حال وجود عجز مالى، وهو ما اعتبرته بشكل «خطورة عالية» لأنه يربط الخدمة بالربح الناتج عن الطبيعة «الاقتصادية للهيئه»، وبالتالى سيرفع المساهامات المطلوبة من المنتفعين.